البنية الداخلية للوحدة المصطلحية ـ دراسة في أهم السمات الدلالية والتركيبية.

The internal structure of the terminological unit - a study of the most important semantic and synthetic properties

د/ لعريبي سعاد*

جامعة باتنة 01. الحاج لخضر.

Souadlaribi 05@gmail.com

تاريخ الارسال:2022-01-30	تاريخ التقييم:2022-05-22	تاريخ القبول: 15- 06- 2022

الملخص:

نروم من خلال هذه الدراسة إلى رصد خصائص البنية الداخلية للوحدة المصطلحية ويتمثل هذا الرصد في دراسة أهم السمات الدلالية والتركيبية، بالإضافة إلى تناول الأسيقة التعريفية التي تقوم بوظيفة تعيين وضبط المفهوم .

كما تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أن الوحدة المصطلحية هي وحدة دالة على مفهوم محدد في إطار ممارسة معرفية أو مجال علمي متخصص، وتؤكد هذه الدراسة على وجود علاقات بين المفهوم والمصطلح والخطاب المعرف للوحدة المصطلحية، كما أننا سننبه إلى أن السمات المميزة للمصطلح داخل البنية النسقية تحقق له عناصر الدقة والوضوح في التمثيل والتعبير عن المفاهيم والتصورات، بالإضافة إلى أنها عناصر أساسية في تعيين وتحديد وحدات النسق المفهومي، كما سنركز على أهمية مبدأ أحادية الدلالة، ومبدأ التلاؤم الأحادي في إبراز مصطلحات دقيقة وواضحة.

كلمات مفتاحية:الوحدة المصطلحية ؛ المفهوم ؛ السمات دلالية ؛ السمات تركيبية ؛ الخطاب معرف للمصطلح.

Abstract:

In this article, we will try to study the characteristics of the internal structure of the terminological unit, and the study consists in knowing the semantic and synthetic characteristics of the terminological unit, in addition to the definitions that perform

the function of tuning the concept. We will clarify that the idiomatic unit is a unit denoting a specific concept within the framework of a specific cognitive practice or a specialized scientific field, because each maqam translates a special theoretical context. It contains the elements of accuracy and clarity in the representation and expression of concepts and perceptions, where we will study the principle of monism of connotation and the principle of monism of congruence in the formation of accurate and clear terms.

Keywords:

Terminological unit ; concept; semantic characteristics ,Structural properties; The discourse defining the term.

* المؤلف المرسل

1.مقدمة:

لا مراء أن المصطلح وحدة لغوية ، يتحدد محتواها المفهومي داخل مقام تواصلي معين ، وكلما نقل نفس القالب اللفظي من مقام إلى آخر صل بالضرورة تغيير في المحتوى المفهومي للمصطلح، لأن كل مقام يترجم سياقا نظريا خاصا مما يسمح بالاعتقاد أن دلالة المصطلح ليست واحدة، بل دلالات متعددة بتعدد المقامات التخاطبية الواردة فيها ، وأن نفس الصورة اللفظية تتوزع على أشكال مقامية مختلفة، مما يرسخ فكرة ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التحولات التي تطرأ على المفهوم المتغير بتغير المقام لا الاهتمام بالقالب اللفظي الذي يصب فيه ؛ لأن المصطلح يكتسب من المعاني بقدر ما يستطيع الدخول في أطر نظرية مختلفة .

انطلاقا من هذا سنحاول في هذا المقال رصد خصائص البنية الداخلية للوحدة المصطلحة، ويتمثل هذا الرصد في دراسة أهم السمات الدلالية والتركيبية ، بالإضافة إلى تناول الأسيقة التعريفية التي تقوم بوظيفة تعيين وضبط المفهوم وعليه تكون إشكاليات الموضوع على النحو الآتي:

ما العلاقة الموجودة بين المفهوم والمصطلح ؟ما هي السمات المميزة للمصطلح داخل البنية النسقية التي تحقق له عناصر الدقة والموضوع في التعبير عن المفاهيم والتصورات ؟فيم تكمن أهمية مبدأ أحادية الدلالة ومبدأ التلاؤم الأحادي في إبراز مصطلحات دقيقة وواضحة؟

2. مفهوم الوحدة المصطلحية:

تخضع كافة اللغات لسنة التطور والتقدم في ألفاظها ومعانيها، وهذا راجع إلى ظهور العلوم والمخترعات الجديدة بصورة مستمرة مما يؤدي بالضرورة إلى ظهور مصطلحات ومسميات لكل علم من العلوم " وبذلك يكون المصطلح مفتاحا لتعليمية العلوم واللغات والمعارف كلها، وإطارا موسوما في تحصيلها من غير انحراف مقصودولا إجحاف مردود"[1] ؛فمفاتيح العلوم مصطلحاتها ، ومصطلحات العلوم ثارها القصوى ، فهي مجمع حقائقها المعرفية ، وعنوان ما يتميز به كل علم عن غيره من العلوم، فالمصطلح هو الحاصل للمضمون العلمي في اللغة وأداة التعامل مع المعرفة؛ لأن " قيمة المصطلح لا تتحدد إلا من خلال المجال العلمي الذي تستخدم فيه، وكذلك من خلال العلاقات الرابطة بينه وبين المصطلحات المستعملة في هذا المجال ، ويستدعي كل مجال علمي لغة خاصة به حتى يتمكن أصحابه من التواصل لأن المصطلحات معزولة عن نسقه الأسلوبي وأدائها التركيبي لا تحمل إلا مفاهيم قاصرة على التواصل العلمي"[2] ، فالمصطلح هو وحدة معجمية خاصة مقترنة بمدلول محدد، وتختلف هذه الوحدة مفهوما عن وحدات المعجم العام المشترك ،وتوظف داخل إطار علمي أو مجال فني خاص للتعبير عن المفهوم الذي تحمله.

والمصطلح هو سيد الموقف في اللغة المتخصصة ، وهو وحدة من وحدات لغة العلم التي تسعى إلى إثبات حصاد البحث والتجريب ، وهو أيضا لبنة من لبنات نسيج النشاط المعرفي، لا مراء أن المصطلح وحدة لغوية ، يتحدد محتواها المفهومي داخل مقام تواصلي معين ، وكلما نقل نفس القالب اللفظي من مقام إلى آخر صل بالضرورة تغيير في المحتوى المفهومي للمصطلح، لأن كل مقام يترجم سياقا نظريا خاصا مما يسمح بالاعتقاد أن دلالة المصطلح ليست واحدة، بل دلالات متعددة بتعدد المقامات التخاطبية الواردة فيها ، وأن نفس الصورة اللفظية تتوزع على أشكال مقامية مختلفة، مما يرسخ فكرة ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التحولات التي تطرأ على المفهوم المتغير بتغير المقام لا الاهتمام بالقالب اللفظي الذي يصب فيه ؛ لأن المصطلح يكتسب من المعاني بقدر ما يستطيع الدخول في أطر نظرية مختلفة .

انطلاقا من هذا سنحاول في هذا المقال رصد خصائص البنية الداخلية للوحدة المصطلحة، ويتمثل هذا الرصد في دراسة أهم السمات الدلالية والتركيبية ، بالإضافة إلى تناول الأسيقة

التعريفية التي تقوم بوظيفة تعيين وضبط المفهوم وعليه تكون إشكاليات الموضوع على النحو الآتي:

ما العلاقة الموجودة بين المفهوم والمصطلح ؟ما هي السمات المميزة للمصطلح داخل البنية النسقية التي تحقق له عناصر الدقة والموضوع في التعبير عن المفاهيم والتصورات ؟فيم تكمن أهمية مبدأ أحادية الدلالة ومبدأ التلاؤم الأحادي في إبراز مصطلحات دقيقة وواضحة؟

فالمصطلح في لغة الاختصاص في منتهى الأهميةلما يأتي"[3]:

تنظيم المعرفة على أساس العلاقات بين المفاهيم.

نقل المعرفة والمهارات والتكنولوجيا.

صياغة ونشر المعلومات العلمية والتقنية.

ترجمة النصوص العلمية والتقنية.

3مكونات المصطلح : للمصطلح مكونات ثلاثة[4]:

1.3 الشكل (التسمية/ الوعاء اللغوي): وهو اللفظ أو بعبارة أخرى مجموعة الأصوات التي تكون اللفظ (مصطلح بسيط)أو مجموعة الألفظ(مصطلح مركب) التي تحمل المفهوم ، وهو ما يوافق مفهوم الدال اللغوي

2.3 المفهوم: وهو ما يوافق مفهوم المدلول ،ذلك أنه عبارة عن بناء عقلي فكري مشتق من شيء معين ، وهو الصورة الذهنية لشيء موجود في العالم الخارجي ، ومعنى ذلك أن المفهوم مجرد غير ملموس، كونه لا يمثل صورة الشيء الحقيقية الموجودة في العالم الخارجي الحسي ، بل هو الصورة التي جردها الذهن لذالك الشيء عن طريق التجريد والتصنيف والذي يكشف عن هذه الصورة إنما هو التسمية.

3.3الميدان: وهو أهم ما يميز المصطلح عن الكلمة ،ذلك أن الكلمة تنتمي إلى اللغة العامة المشتركة، في حين أن المصطلح ينتمي إلى ميدان معين، والمراد بالميدان المجال العلمي أو المعرفي المحدد، والميدان هو الذي يحقق المصطلح ـ في الأغلب ـأحادية الدلالة ، بمعنى دلالة المصطلح على مفهوم واحد، وفي الوقت نفسه يميزه عن باقي المفاهيم التي تنتمي معه إلى الميدان نفسه أو إلى ميادين أخرى.

4. العلاقة بين المفهوم والمصطلح:

من بين الإشكالات التي عملت على تثبيط عجلة الدرس اللساني العربي في مواكبته لحركة التطور الحاصل في العالم الغربي ، وأحد أسباب الفوضى المصطلحية إشكالية العلاقة بين المفهوم والمصطلح عند النقل من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية ، وعدم الفهم الدقيق للمفهوم الذي يرمز إليه المصطلح الأجنبي مما ينتج عنه اقتراح مقابلات غير موفقة في بعض الأحيان" ذلك أن المصطلح الذي يتم وضعه للدلالة على خصوصية تلك المفاهيم لا بد أن يراعى في وضعه وبيان ذلك الخصوصية على اللسان ذاته، ولذلك ذهب علماء الأصول قديما إلى أن سبب الابتداع الجهل بلسان العرب، كما اشترطوا أن لا تثبت الألفاظ الدخيلة أو تنفر إلا بعد الاستفسار عن معانيها، فإن وجدت معانيها أثبتت وإن لم توجد نفيت"[5]

إن فهم أي علم رهن فهم مصطلحاته، ذلك أن المصطلحات لغة العلم التي تعبر عن المفاهيم ، والعلم مجموعة من المفاهيم مجتمعة لتشكل نظامه" فالمصطلح أساس المفهوم، والمفهوم أساس الرؤية، والرؤية نظارة الإبصار التي تريك الأشياء كما هي"[6]. وعليه يمكن القول بأن المصطلح هو من يعطي للمفهوم وجوده وتحققه المادي واللغوي بينما" يشكل المفهوم وضبطه أمران سابقان لوضع أي مصطلح، لأن الثاني (المصطلح) ليس له إلا دور وتسمية الأول ى (المفهوم) بغرض تداوله وتسهيل معرفته"[7]. لذا وجب على واضعي المصطلح تحديد المفهوم وضبطه وفهمه قبل التدليل عليه أو تسميته، ويزداد الوجوب إذا كان الأمر يتعلق بنقل مصطلح من بيئة لغوية إلى بيئة لغوية أخرى ، فلكل بيئة خصوصياتها، ولكل مصطلح في بيئته حمولة معرفية ينبغي للمترجم أن يتكشفها ويقارب بينها وبين خصوصية اللغة الناقل إليها، وأن يبحث عن المصطلح المقابل له في تلك اللغة، "فالمفاهيم وأنظمتها نتاج تاريخ وثقافة لغتها قد تختلف من لغة إلى أخرى، وبالتالي ليس بالضرورة تطابقها في جميع اللغات، وهذا ما يمثل إحدى العقبات التي تقف وراء إزاء وضع المصطلحات المقابلة لها في اللغة العربية ، ويكفينا التمثيل بمصطلحي(البنية العميقة والبنية السطحية)في نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية "[8]، إذ ترجما عند البعض بالبنية الظاهرة والبنية التقديرية " وحملهما في ذلك محمل المفهوم النحوي العربي الأصيل إلا أنهما لا يتفقان في

شيء، ذلك أن البنية التقديرية عند نحاتنا مبنية على الاستقراء والاستنتاج"[9]، أما البنية العميقة عند تشومسكي على الاستنباط ، فالبنية العميقة في فلسفة تشومسكي إحدى الوحدات المكونة للبنية الطبيعية التي تشكل الملكة اللغوية والتي هي خصيصة مطبوعة في الدماغ البشري ،وهي لا تكتسب بل بها ينشأ الفرد ويتكون وهي بنية افتراضية مجردة وواحدة عند كل الأفراد على اختلاف أجناسهم ولغاتهم في حين " البنية التقديرية عند النحاة العرب فمبنية على استقراء أصل الجملة وما خالف هذا الأصل بحذف أو إضمار فإنه يلجأ لفهمه إلى التقدير الذي يظهر العناصر المغيبة وهذا ما يؤكد الفجوة الفجة بين المصطلحين في لغتهما الأصل ومقابليهما في اللغة العربية"[10].

5. القيمة الدلالية للمصطلح

يحدد فيلبر القيمة الدلالية للمصطلح داخل الإطار النظري الموظف فيه أو الذي يتموضع داخله ، "فعندما يتم التواضع على مصطلح معين بين المتخصصين في حقل من الحقول المعرفية، فإنه يصبح حاملا لشحنة دلالية خاصة تتداول داخل ذلك الحقل المعرفي دون غيره من الحقول المعرفية، أو بتعبير آخر ، يصبح المصطلح حاملا لقيمة مفهومية تلازمه في ميدان التخصص العلمي' إلا أن الوحدة المصطلحية نفسها قد تستعمل داخل إطار نظري ثان أو ثالث، وتكون لها حمولة دلالية مخالفة لما تم التعارف عليه داخل النظام التصوري الأول . وهنا تبرز سمة جوهرية يتميز بها المصطلح ألا وهي تخصيص الحقل المفهومي فضلا عن تخصيص الذي حدد في إطاره ذلك المصطلح "[11]، ولما كانت مصطلحات العلوم لا يفهمها إلا أهل الاختصاص، فقد اعتبرت الوحدات المصطلحية " لغة خاصة أو معجما قطاعيا يسهم في تشييد بنائه وارواجه أهل الاختصاص في قطاع معرفي معين ، ولذلك استغلق فهمه واستعماله على من ليس له دراية بالعلم الذي هو أداة لإبلاغه"[12]؛ يفيدنا هذا النص بمعلومة تتمثل في وجود عنصرين مركزيين متعالقين، يحققان معا للوحدة المصطلحية وجودا داخل الحقل المعرفي المعين، ويجعلانها قادرة على ممارسة وظيفتها باعتبارها عنصرا أساسيا يتم استدعاؤه في مستوى من مستويات تحليل الظاهرة الموصوفة ، هذان العنصران هما الفهم والاستعمال ،فبالإضافة إلى معرفة خصائص المحتوى الدلالي

والمفهومي للوحدة المصطلحية، لا بد من معرفة السياق الاستعمالي الذي يقوم بوظيفة استحضار الوحدة المصطلحية المعينة دون غيرها من الوحدات أثناء عملية التحليل، فالقيمة الدلالية للمصطلح لا تتحقق إلا داخل لغة نظرية خاصة محددة ،أوخطاب علمي معين؛ لأن المصطلح دليل لغوي يسند إليه معنى خاص داخل سياق تداولي معين وبين متكلمين مخصوصين وفي إطار نظري محدد، ولقد عبر عبد العظيم عبد الغني عن وضعية المصطلح خارج الإطار النظري أو النسق الأم بأنه في الحقيقة"ليس إلا جزءا من بناء نظري للغة ، ومن ثم فإن عزل المصطلح فهما وتقييما عن الهيكل النظري الذي ينتمي إليه سيحول بين الدارس وبين النظرة العلمية للأمور، ويقف حجر عثرة بينه وبين الحكم على المصطلح في بيئته، فلا يدرك أثر الهيكل النظري في اضطراب المصطلح ، ولا يتبين دور تداخل المصطلحات في تماسك الهيكل النظري وفقد أسس الصناعة المتطلبة من ضوابط تتسم بالدقة وقواعد تتصف بالاطراد."[13] فهذا الكلام يحملنا على التأكيد على أن أي صيغة مصطلحية ليست لها قيمة دلالية محددة ،إذا نظرنا إليها وهي مستقلة عن المقام التخاطبي، أو النسق الاستعمالي أو الإطار النظري المحدد لها، فالقيمة الدلالية للوحدة المصطلحية لها اعتبار في إطار الممارسة المعرفية التي تنتظم داخلها.

6. سمات المصطلح

وضع الدارسون حدودا فاصلة بين المصطلحات من حيث دلالتها في اللغة العامة وبين دلالتها في اللغة الخاصة، فحددوا مجموعة من السمات التي يجب توفرها في المصطلح وهي على النحو الآتي:

1.6 سمات المصطلح الدلالية :

أحادية المصطلح في الدلالة على المفهوم:

يعتبر المظهر الدلالي أهم مظهر تتحقق فيه السمات التي تميز المصطلح عن الكلمة. "فأمام تمتع هذه الأخيرة بخصوصيات كثيرة، منها إمكانات التعدد الدلالي ، يمنع على الوحدة المصطلحية التعبير عن أكثر من معنى واحد،وذلك انطلاقا من قوانين ومبادىء صارمة تتمثل في مبدإ(التلاؤم الأحادي)، ومبدإ (أحادية الدلالة) ، بالإضافة إلى المحاولات المتتالية لإقصاء ظاهرتي المشترك اللفظي والترادف. إن الألفاظ اللغوية قبل أن ترقى إلى مستوى

وحدات مصطلحية، تكون مشوبة بعناصر التشخيص والاشتباه والاشتراك الدلالي ،فيتم إفراغها مما تحتوي عليه من مدلولات متعددة ، لتصب في قالب أحدي الدلالة ، بحيث لا يتسع مجاله لأكثر من معنى واحد في إطار الممارسة العلمية المتخصصة "[14].إننا بهذه الكيفية ننقل اللفظ من مجال يكتسي فيه سمة تعدد المعاني والدلالات إلى مجال يتصف فيه بأحادية القراءة ؛ أي يصبح حاملا لمعنى فقط . وتضمن هذه العملية تحقيق الوضوح في اللفظ وتبعد عنه الالتباس والغموض ، وهي أهم ميزة تميز سلوك الوحدة المصطلحية .

يقصد بمبدإ التلاؤم الأحادي" أن المصطلح الواحد لا يقرن إلا بمفهوم واحد . كما أن التعبير عن هذا المفهوم لا يكون إلا بذلك المصطلح .يقوم هذا المبدأ كذلك بدور ضبط العلاقة المرجعية بين المفهوم والشيء المحال عليه في الواقع؛ أي مجال الممارسة العلمية والتقنية. وهذا ما يصطلح عليه بالعلاقات السيما سيولوجية (Semasiologique) . والمصطلح الواحد، داخل هذه العلاقات يعبر عن مفهوم واحد ، والمفهوم الواحد يحيل على شيء واحد في العالم الخارجي ، وبذلك تظهر العلاقات القائمة بين نظام المصطلحات ونظام المفاهيم ونظام الأشياء المحال عليها. وتتحقق في الكلمة خصوصية التعدد الدلالي، ولذلك تكون قابلة لأن تشحن بحمولة دلالية مختلفة ومتنوعة. ولا تخضع لسلطة مراقبة ترفض بعض الاستعمالات وتقبل أخرى ، خاصة مع التطور الذي تعرفه وحدات هذه اللغة ، استجابة لمختلف متطلبات التواصل اليومية،حتى إن المتكلم قد يعطي للفظ الواحد مترادفات كثيرة في غياب مراقب في أغلب الأحيان."[15] أما المصطلح، فهو وحدة لا تقبل التعدد الدلالي أو التنوع في المعاني ، إن دلالة المصطلح لا تقع تحت أشكال تأويلية مختلفة ، وبالتالي لا يعبر المصطلح إلا عن مفهوم معين واحد فقط. وتكون وظيفة التعيين مراقبة ، مراقبة صارمة ، وكأنها قياسات محسوبة تنأى عن كل زيادة أو نقصان في تحديد وضبط العلاقة القائمة بين المصطلح والمفهوم . في هذا الإطار يستجيب المصطلح لمبدإ أحادية الدلالة، ومفاده" أن كل وحدة مصطلحية توجد بإزائها وحدة مفهومية واحدة .يقلص هذا المبدأ من إمكانات التنوع والتعدد الدلاليين ، ولا يسمح بالترادف والاشتراك المصطلحي ، حتى يمكن القول إنه يمنعهما ، عن طريق إقصاء كل وحدة موسومة ، كما يحقق عنصري الدقة والوضوح في التعيين والتمثيل والتعبير عن المفاهيم والتصورات ؛ بحيث يعين لكل

مصطلح مفهوما واحدا فقط"[16]. وقد تنبه المفكرون القدماء إلى أهمية هذا المبدإ من خلال تأكيدهم على ضرورة وضع مسمى واحد لكل اسم حتى لا يقع الالتباس وتختفي الحقائق يقول ابن حزم :" إن لكل مسمى من عرض أو جسم اسما يختص به، يتبين به مما سواه من الأشياء ليقع به التفاهم، وليعلم المخاطب به مراد المتكلم المخاطب له، ولو لم يكن ذلك لما كان التفاهم أبدا، ولوقع تعارض مع كتاب الله تعالى(وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم)، ولو لم يكن لكل معنى اسم مفرد خاص به لما صح البيان أبدا، لأن تخليط المعاني هو الإشكال نفسه ، فإن الأصل ما ذكرنا بضرورة العقل وبنص القرآن، ثم وجدنا في اللغة أشياء مما ذكروا من أسماء تقع على معان شتى ، ووجدنا أيضا أسماء يختص كل منها بمسماه فقط، وعلمنا أن المراد باللغة إنما هو الإفهام لا الإشكال لزمنا أن نلزم الأصل الذي هو اختصاص كل معنى باسمه دون أن يشاركه فيه غيره حتى يصح عندنا أن هذا الاسم مرتب بخلاف هذه الرتبة ، وأنه كما يقع به بيان ، فيطلب بيانه حينئذ من غيره"[17]. حاصل الأمر ، أن مبدأ أحادية الدلالة يضطلع بوظيفة تعيين المفهوم الواحد للمصطلح الواحد.

2.6 سمات المصطلح التركيبية :

يعبر كل نظام مصطلحي ـ كيفما كان الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه ـ عن النظام المفهومي بواسطة صنف من المقولات المعجمية . فمن هذه الناحية ، يستعمل النظام المصطلحي نفس القوالب الصورية التي يستعملها النظام المعجمي العام ، ومن ناحية أخرى، تنطبق على علاماته الدالة نفس القواعد المستعملة في صياغة وتكوين الوحدات المعجمية (قواعد تركيبية ، سيرورات صوتية وصرفية) ؛إذ لا اختلاف بينهما في هذين المستويين .إن عملية تكوين الكلمة المعجمية عملية تركيبية بين دال ومدلول ، وهذه العلاقة العضوية بين الوجهين ،تنسحب بذاتها على المصطلح في مستوى تكوين علاماته .يقول الفاسي الفهري :" المعجم القطاعي يصدق عليه ما يصدق على المعجم العام من ضوابط صرفية ودلالية وتركيبية وصوتية"[18].أما وجه التباين بينهما ؛أي الكلمة والمصطلح ، فيتجلى في النظر إلى طبيعة الوحدات اللغوية التي تشكل محور الاهتمام داخل البحث المعجمي، وطبيعتها داخل البحث المصطلحي، "إذ تكفي مقارنة بسيطة لتكون على بينة من أن مجال الاصطلاح

اللغوي يتعامل مع كل المقولات النحوية سواء أكانت أسماء أو أفعالا أو حروفا، بمعنى أنه لا ينغلق داخل وظيفة مقولية معينة . في حين يغلب عل الاصطلاح العلمي استعمال المقولات ذات الطبيعة الاسمية ؛أي مقولة الاسم ، وهي المقولة المتعامل بها في مجال البحث المصطلحي والممارسة المصطلحية بشكل شائع."[19]

ومهما يكن ، فإن ما يحتاج إلى كثير من الانتباه هو أن استعمال الوحدات الاسمية في الاصطلاح العلمي ، يعني علاقة الاحتواء التي تتبدى هذه المرة في اختيار أحد أنماط السمات المقولية التي يتميز الاصطلاح اللغوي باستعمالها كلها، ولن تكون تلك المنتقاة في المجال الاصطلاحي العلمي إلا نوعا معينا من أنواع مختلفة من المقولات الموظفة في مجال الاصطلاح اللغوي.

تنقم الوحدات المصطلحية إلى وحدات بسيطة ووحدات مركبة .فقد ذكر فلبر أن المصطلح قد يكون كلمة واحدة وقد يكون أكثر من كلمة. قال موضحا ذلك:"المصطلح (Term) تمثيل تصور ما بوحدة لغوية ، ويتكون المصطلح من كلمة واحدة أو أكثر"[20].ورد أيضا في تعريف المنظمة العالمية للتقييس أن المصطلح" كل وحدة لغوية دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط)ومن كلمات متعددة (مصطلح مركب)، ولا يمكن بالنسبة للوحدات المركبة . في شقها المفهومي حذف جزء منها والاستغناء عنه بالجزء الآخر، فطبيعتها المركبة تحقق محتواها المفهومي، فهي تشير إلى مفهوم ما بطريقة المشاركة في المعنى . وتجدر الإشارة إلى أن الصورة المركبة التي تأتي عليها الوحدة المصطلحية لا تعني أنها مركبة في جانبها المفهومي ، ويقصد بذلك أنها تكون مفردة في شقها المفهومي.إن عملية حذف أحد عنصري المصطلح ينزع عنه القيمة الدلالية والوظيفية التحديدية ، وقد يؤدي في الأغلب الأعم إلى الانتقال إلى مجالات مفهومية أخرى،نمثل ذلك بمصطلح(ضمير الفعل) .إن إسقاط أحد جزئي المركب الاسمي يسقط الحمولة المفهومية للمصطلح، فتحديد المفهوم يتم بالعنصرين معا، ولا ينوب عنصر واحد بأي حال من الأحوال عن العنصر الذي يشكل معه مركبا، فيؤدي الوظيفة المفهومية العامة .وهذا يسمح بالحديث عن نوع من التعالق القائم بين طرفي المصطلح المركب ، بحيث لا يستغنى عن أحدهما بتاتا. وإذا أمكن الاستغناء عن أحدهما أو إقصاؤهما ، فإما تسقط العمارة المفهومية للمصطلح ،وإما ينتقل إلى مستوى مفهومي آخر مخالف."[21]

إن الوحدات المصطلحية في صورتها التركيبية، لا تحيل على معان بتلك الوحدات في مستوى اللغة المشتركة ، فهذه الوحدات تكتسب قيمتها داخل المجال المفهومي الموظف فيه. "غالبا ما تكون الوحدة المصطلحية المركبة مكونة من وحدتين مصطلحيتين، يجوز الفصل بينهما ،فيفرز كل مكون وحدة مصطلحية مستقلة بالدلالة على مفهوم خاص، مثل مصطلح (الجملة الابتدائية)، إذ إن كل مكون يشكل اصطلاحا يحمل دلالة محددة."[22].

تتكون بنية المصطلحات المركبة من عنصرين ، هما:"المحدِّد(Déterminant)و المحدَّد(Déterminé). وتلعب هذه الطبيعة التركيبية وظيفة تحديدية دلالية تمنع أشكال الالتباس والاشتراك بفعل التجاور (Jeuxtaposition) أو الربط بين المحددين . ويذكر بن طالب أن سمة التركيب (Composition) هذه هي تلخيص شكلي للتعريب (أي التعريب المصطلحي). وتربط بين الجزأين علاقات منطقية مختلفة تأتي في مقدمتها علاقة (جنس . نوع) وعلاقة (جزء كل) . نمثل للعلاقة الأولى بمصطلح ضمير منفصل .فالضمير هو العنصر المحدد والفصل هو العنصر المحدد لنوعية الضمير أما علاقة (جزء . كل) فنمثل لها بمصطلح فاعل الجملة ، ففاعل محدَّد وهو جزء والجملة محدِّد وهي تشكل الكل لأن هناك أجزاء أخرى الفعل والمفعول..."[23]

استنادا إلى هذا التحليل، يمكن القول إن ترتيب المصطلحات ترتيبا معينا هو عمل مقصود ومتعمد ، وأي تغيير في هذا الترتيب لواقع عناصره ، يؤدي حتما إلى وقوع لبس داخل المحتوى المفهومي للمصطلح مما يؤدي إلى إفساد العملية التعيينية المراد تحقيقها.

ننتهي إلى أن السيرورات الصوتية للوحدات المعجمية داخل لغة قطاعية ما ، سواء كانت في حالة الإفراد أو في حالة التركيب ، تكون حاملة لوحدة مفهومية وتصورية ، وتتحقق قيمتها داخل الإطار المفاهيمي الموظفة فيه.وكل الوحدات المصطلحية المنتمية إلى حقل معرفي معين ، تمثل بناء اصطلاحيا نظريا يعبر عن اللغة الاصطناعية الخاصة بمجال من المجالات العلمية ،وهو ما يسمى بالجهاز المصطلحي.

7 الخطاب المعرف للمصطلح:

تستمد الوحدات المصطلحية قيمتها ، داخل اللغات النظرية، مما تحمله من معان ومدلولات ." ولذلك كانت الدوال Les signifiants قابلة للاستبدال ، بحيث تحل محلها

أشكال أخرى، كالرسوم والرموز الرياضية أو المنطقية والعلامات . أما المدلولات Les signifiés فإنها لا تقبل ذلك؛ نظرا لما تقوم به من دور أساسي ومهم في تحديد وتعريف ما تتضمنه العلوم من مصطلحات . والأمثلة على ما نقدمه كثيرة، يمكن أن نرصد بعضها من خلال معاينة واقع اللساني العربي"[24]

وإذا كان من الجائز استبدال مصطلح (السانكرونية) بمصطلح الآنية أو التزامنية ، ومصطلح المورفولوجيا بمصطلح الصرف أو حتى بأشكال أخرى كالرموز مثلا، فإنه لا يسمح ، بل بل ويمنع توظيف مصطلح البؤرة بمعناه التاريخي داخل الحقل اللساني.

"أمام هذا الوضع ، يقوم التعريف المصطلحي بوظيفة تعيين الميدان المعرفي الذي يندرج فيه المصطلح، فمن الواضح أن اللغات النظرية تتقاسم تقريبا . نفس المصطلحات في صورتها الشكلية، بينما تستقل كل واحدة عن الأخرى بحقول مفاهيمية ودلالية خاصة بها ، فيضحى نفس المصطلح حاملا لوجوه دلالية مختلفة باختلالف التخصص الذي يستعملها ،أو بتعبير آخر تحيل المفاهيم على دلالات مرجعية مختلفة."[25]

يوظف كل علم نظري أو عملي نفس المصطلح ، لكن بمعنى خاص ومحدد يكتسبه من التصور الذهني الذي يتأسس عليه هذا العلم أو ذاك. وفي هذا الصدد يقول الحبابي" كثيرا ما يشترك نفس المصطلح في عدة علوم أو صناعات بمعان متباينة على درجات مختلفة من التباين" [26]

في هذا المستوى، يلعب التعريف المصطلحي دورا أساسيا في تعيين طبيعة الوحدات المصطلحية الموظفة داخل اللغات النظرية للعلوم ، ومعرفة أدق ما يميزها بعضها عن بعض، خاصة إذا علمنا أن أبواب الاقتراضات المعجمية بين اللغات المفتوحة . فمصطلح (التداول) مثلا يحمل دلالة دقيقة ومحددة في اللسانيات المعاصرة ، ومعناه الاهتمام بالجانب الوظيفي في اللغة ، بينما يتخذ دلالة مختلفة عند الفلالسفة ، إذ يعني(الإطلاق والتقييد).[27] ولاصطلاح (الخبر) كذلك دلالة معينة عند النحوي ، تختلف عن دلالة عالم البلاغة، كما أن له معنى خاصا عند رجال الحديث . تختلف كذلك الدلالة النحوية لمصطلح الفعل والفاعل عن دلالتها في الحقل الأصولي ، وقد وضع الرازي الفرق بين مفهومي المصطلحين ،داخل هذين التخصصين ، من خلال قوله:" إذا قلنا في النحو فعل وفاعل ،

فلا نريد به ما يذكره علماء الأصول لأننا نقول (مات زيد) وهو لم يفعل ، ونقول من طريق النحو : مات: فعل، وزيد: فاعله، بل المراد أن الفعل لفظة مفردة دالة على حصول المصدر لشيء غير معين في زمان غير معين ، فإذا صرحنا بذلك الشيء الذي حصل المصدر له فذاك هو الفاعل"[28]. يبدو من خلال هذا النص أن مفهوم الفعل و الفاعل عند النحاة يختلف عن مفهومهما عند الأصوليين ،وأن ذلك تم كشفه عن طريق التعريف الذي ميز طبيعة هذين المفهومين داخل كلا التصورين.

لقد تبين من خلال ما سبق ضرورة التعريف من أجل تمييز معاني الألفاظ داخل كل اختصاص ، لأن" من الألفاظ ما يستعمله أهل صناعة على معنى ، ويستعمله أهل صناعة أخرى على معنى آخر"[29].

يعتبر مصطلح (البؤرة) من المصطلحات التي يكثر استعمالها داخل مقامات تخاطبية متعددة إذ لا يقتصر استعماله على مجال علم اللسانيات ، وإنما يوظف أيضا في اللغة الروائية الخاصة. ونسجل كذلكأن من خصائص هذا المصطلح اختلاف معانيه ، حتى داخل مجال التخصص الواحد، باختلاف الانتماء النظري اللساني ، مما يجعل أمر تعدد مفهومه أمرا طبيعيا ، فكلما نقل من إطار نظري إلى إطار نظري آخر ، اكتسب معنى جديدا ومختلفا . فهو في إطار نظرية النحو الوظيفي (Grammaire Fonctionnelle) يعني المكون الأكثر أهمية وبروزا في الجملة ، أما داخل الإطار النظري للنحو التحويلي (Grammaire Générale G G transformationelle) فيحمل معنى مغايرا.

فالتبئير (Focalisation) أو المواضعة (Topicalisation) حسب الفاسي الفهري هي " عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى (Major Category) كالمركبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية ...إلخ، من مكان داخلي(أي داخل ج)إلى مكان خارجي (خارج ج)، أي مكان البؤرة المحدد بالقاعدة.(39) [30]ويكتسب نفس المصطلح (أي البؤرة) دلالة مختلفة داخل إطار النظرية النسقية أو النحو النسقي (Grammaire Systémique)، ولذلك ذكر الحناش أن " نفس المصطلح قد يستعمل عند البنيويين بصورة ، وعند المدارس اللسانية الأخرى بصورة أخرى ، قد تكون مغايرة تماما للاستعمال البنيوي للمصطلح"[31] فالمصطلح بناء على ما سبق ليس له تعريف واحد، وإنما يتعدد تعريفه ودلالته بتعدد المقامات والسياقات التي

يستعمل فيها . إن النظر في عمق هذا الطرح يكشف أن استعمال المصطلح الواحد لمفهوم واحد داخل الحقل المعرفي الواحد ، يمكن تجاوزه بنوع من التدقيق والقول أن المصطلح الواحد المعبر عن المفهوم الواحد ينبغي أن يتحدد داخل النظرية الواحدة . والذي يؤكد صحة هذا الاعتقاد أن ما نعتبره حقلا معرفيا أو مجلال نظريا هو في حقيقة الأمر مجموع هياكل نظرية مختلفة، تنضوي كلها داخل إطار نظري واحد يضمها. وتشتغل هذه الهياكل موجهة بمجموعة من القيم والقناعات والمواقف والمبادىء التي تيعن إطارها الخاص. لذلك، نجد اختلافات في التوجهات داخل نفس الميدان العلمي دون المساس بالشكل النظريالعام الذي تتحرك داخله النظريات الخاصة المختلفة.

يبدو من خلال ما سبق أن وظيفة التعريف وظيفة أساسية في توضيح المجال الذي ينتمي إليه المصطلح، ذلك أن الوحدات المعجمية قد تكون مصطلحات وقد لا تكون ، وقد تنتمي إلى المعجم العام والمشترك أو إلى المعجم الخاص . ولا يضطلع بوظيفة تحديد مسار المصطلح وتعيينه داخل المعجم المنتسب إليه إلا التعريف هنا، تظهر القيمة الجوهرية واضحة والدور الحساس الذي أسند إلى التعريف، ويتمثل ذلك في وظيفة تحديد موقع الوحدة داخل المعجم المنتمية إليه .

"إن المصطلح العلمي هو اللغة التي يتفاهم بها أهل الاختصاص ، حسب اختصاصهم العلمي، ولكي تنجح هذه اللغة في تأدية الوظائف المنوطة بها ويتم استيعابها وفهمها، من الضروري الاهتمام بالتحديد الدقيق لمعاني وحداتها ؛لأن دقة ألفاظ لغة ما ، ووضوح مفاهيمها من دقة تفكير المتكلمين بها والوضوح الذي تتطلبه أذهانهم ، والوضوح والدقة هذان هما منطلق كل معرفة صحيحة."[32]

تسمح الدراسة المحكمة لمصطلحات اللغات العلمية بالإحاطة بمقاصدها والإمساك بمفاهيمها، بحيث لا يبقى العقل قاصرا أمام إدراك المراد منها" ويعتبر دور التعريف في هذا المستوى دورا رائدا وفعالا ، لأنه فضلا عن توضيحه طبيعة المصطلحات ، يسطر الحدود بين الأقاليم العلمية ، ويحول دون تداخلها ، ذلك أن لكل إقليم لغته النظرية التي لابد من تعيين تعريفات لمصطلحاتها ومفرداتها . فالتعريف يوضح ويميز المفهوم من المصطلح داخل الإطار النظري المعين ، فهو إذن وسيلة للكشف عن النظام المعين ، فهو إذن وسيلة

للكشف عن النظام التصوريالذي ينتمي إليه الخطاب المعرف ، ولذلك كان لزاما على كل مصطلح أن يتضمن مفهوما يعكس تصورا معينا . ومن هنا تبرز طبيعة العلاقة التي يقيمها المصطلح من مفهومه ، وهي علاقة تفاعل وتكامل ، ولقد عبر عنها أن لكل عبارة خاصة مدلول خاص متميز عن سائر المدلولات "[33]

يحتل التعريف المصطلحي مكانة هامة داخل العلوم ، وقد اعتبر مفكرونا القدماء الحد والبرهان آليتين تكتسب بهما جميع العلوم ." فالتعريف تعبير عن التمثلات الذهنية بواسطة العبارة اللغوية ، بمعنى أن ماهيات الأشياء المتصورة في الذهن، يتم نقلها وفرز محتوياتها بواسطة خطاب يفصح عما تضمهفي أحشائها من أفكار وقيم ومفاهيم. "[34]

ولقد عرف ابن طالب التعريف بأنه:" بناء دلالي للمفهوم الخاص ، شامل لخصائص المرجع ومحدد لموقع المصطلح في النظام المصطلحي"[35]. وحدد تعريفه في مواصفات إيزو رقم 1087 بأنه:" وصف لفظي للتصور" [36]؛ أي أن تعريف المفهوم وصف كلامي له ، ويتضمن مفاهيم لدينا من قبل . أما الودغيري ، فحددأنواع التعريف في ثلاثة أنواع أوردها تباعا، مع ذكر وظائفها على النحو الآتي:" التعريف العقلي الذي يقدم قدر المستطاع خلاصة المعاني المختلفة ، والتعريف السياقي الناتج عن البحث في السياق، وهو يكمل الأول لأن الكلمة في لسان من الألسنة لا تكون أبدا معزولة إلا في مواد القاموس ، ولأن معناها يكون دائما حصيلة لوضع معين ، ثم التعريف الإشاري الذي يقوم على تعريف الشيء بالإشارة إليه وهو الإجراء الذي تتخذه القواميس المصورة ."[37]

منح ابن طالب العملية التعريفية في تمثيل التصورات ، ونبه إلى حجم المخاطر المترتبة على إهمالها لما لها من أهمية في إدراك فضاءات وحقول اللغات النظرية فالعملية التعريفية عنده تعتبر في حقيقة الأمر " عملية أساسية وليست مجرد وص أو تلميح أو تقديم مرادف للمصطلح بوصفه وحدة لغوية . هذه العملية تدخل في صلب مسألة العلامات التي تحتل فيها إشكالات العلامة اللسانية الموضع المركزي"[38]، ويمكن القول أن التعريف العلمي بناء منتظم ومتناسق ،و يخضع لمبدأين هما[39]:

مبدأ الترتيب المنهجي للسمات الدلالية التي تمكن من تحديد المصطلح في إطار مجموعة من العلامات .

مبدأ العناصر السياقية المكونة لمرجعه.

إن التعريف المصطلحي تعريف لمفهوم خاص، أما التعريف المعجمي فتعريف لمدلول لغوي ، ويتميز الثاني عن الأول بكونه حرا؛أي يمكن أن يختلف من معجم لآخر.

الخاتمة:

وصلت إلى توقيع صفحة النهاية بعد أن كنت قد وقعت أولى صفحاتها مع بداية عرضي هذا، وحاولت أن أتوج ما خطه قلمي في متن بحثي هذا بأن أعطي نظرة وجيزة لأهم السمات الدلالية والتركيبية للوحدة المصطلحية .ولقد تمخضت عن هذه الدراسة نتائج يمكن إجمالها على النحو الآتي:

- المصطلح وحدة لغوية يتحدد محتواها المفهومي داخل مقام تواصلي معين. وكلما نقل نفس القالب اللفظي من مقام إلى لآخر، حصل بالضرورة تغيير في المحتوى المفهومي للمصطلح ، لأن كل مقام يترجم سياقا نظريا خاصا ،مما يسمح بالاعتقاد أن دلالة المصطلح ليست واحدة بل دلالات متعددة بتعدد المقامات التخاطبية الواردة فيها .وأن نفس الصورة اللفظية تتوزع على أشكال مقامية مختلفة مما يرسخ فكرة ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التحولات التي تطرأ على المفهوم المتغير بتغير المقام ، لا الاهتمام بالقالب اللفظي الذي يصب فيه لأن المصطلح يكتسب من المعاني بقدر ما يستطيع الدخول في أطر نظرية مختلفة.
- القيمة الدلالية للوحدة المصطلحية لها اعتبار في إطار الممارسة المعرفية التي تنتظم داخلها،أو في حدود المجال النظري الموظفة فيه ولا تتعداه إلى غيره من الحقول العلمية الأخرى، ولذلك كانت أهم وظائف المصطلح الوظيفية الاصطلاحية، وهي وظيفة تتولد داخل النسق النظري الذي وضع فيه اللفظ مقرونا بمفهومه الاصطلاحي، ولا يكون له معنى خارج هذا النسق.
- إن المرجعية السياقية هي التي تحقق أحادية دلالة المصطلح ، ويتم ذلك بين فئة متخصصة داخل فرع علمي معين . وبالتالي لا يمكن أن نقطع برأي أمام تعدد المفاهيم بتعدد السياقات الواردة فيهابالتزامها بالقاعدة المعروفة في المصطلحية ،

وهي أن لكل مفهوم مصطلحا، ولكل مصطلح مفهوم.وزيادة في الدقة والوضوح، نقول إن هناك خاصيتين تحققان مبدأ (أحادية الدلالة)، هما: الخاصية البراغماتية، ويقصد بها الاستعمال النوعي المخصص للمفهوم الاصطلاحي والمنظم لممارسة معرفية خاصة، ثم الخاصية الدلالية ويقصد بها الوظيفة المرجعية الخاصة بنظام مصطلحي معين.

- تتمثل الخصائص التركيبية والدلالية لبنية الوحدة المصطلحية في أن الوحدة المصطلحية علامة اسمية دالة ، وأنها تتركب من لفظ واحد، أو من لفظين . غالبا. وقد تتركب أكثر من لفظين ، كما أنه وحدة مفهومية في ميدان معرفي محدد.

- الخطاب المعرف للوحدة المصطلحية خطاب موضوع للإيضاح والتبيين، ولذلك اشترط المفكرون العرب في بناء الحد شرط الاستيهام ،و رفضوا تبيين أو تعريف الأشياء المدركة بالفطرة أو الأمور الواضحة والمعلومة ، سواء تعلق الأمر بالظواهر المادية أو المجردة

الإحالات والهوامش

[1] عمار ساسي ،(2009م)،المصطلح اللساني العربي من آليات الفهم إلى أداة الصناعة، ط1،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أربد ،الأردن،ص:04

[2] القول ورد في كتاب علم المصطلح لطلبة العوم الصحية والطبية ، معهد الدراسات المصطلحية ، فاس المملكة المغربية،ص: 43.

[3]محمد الديداوي، (2002م)، الترجمة والتعريف بين اللغة السياسية واللغة الحاسوبية ، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب ،ص:275.

[4]ينظر: أسماء بن مالك، إشكالية ترجمة المصطلح اللساني والسميائي من الفرنسية إلى العربية (رسالة ماجيستير)،جامعة أبي بكر بن قايد ، تلمسان ،(2013/ 2014) ص:15.

[5]عبد الرحمان بودرع ، (2000م)، الأساس المعرفي للغويات المعرفية ،ط1، منشورات نادي الكتاب لكلية اللآداب بتطوان ، المغرب، ص:15.

[6]الشاهد بوشيخي، (2002)، نحو تصور حضاري شامل للمسألة المصطلحية، مجلة دراسات مصطلحية المغرب، العدد02،ص:67.

[7]ينظر: خالد اليعبودي، (2006)، آليات توليد المصطلحات وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، دار ما بعد الحداثة، المغرب، ص:15.

[8]ينظر: الأشهب خالد ،(2011م)، المصطلح العربي (البنية والتمثيل)،ط1، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن ص:33.31

[9]محمد حسن عبد العزيز،(1990)، التعريب في القديم والحديث مع معاجم الألفاظ المعربة ، دط، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر، ص:217.

[10] المرجع نفسه، ص:218.

[11] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ،ج02،ص:226.

[12]عبد الغني أحمد عبد العظيم ،(1990م)، المصطلح النحوي :دراسة نقدية تحليلية ، دار الثقافة والتوزيع ،كلية دار العلوم ،جامعة القاهرة ،ص:02.

[13]قنيبي محمد صادق ،(2005م)، مباحث في علم الدلالة والمصطلح ،ط1، دار ابن الجوزي عمان، الأردن ص:186.185.

[14] المرجع نفسه ،ص:187.

[15]ينظر: علي القاسمي ،(2008م)، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ط1، مكتبة لبنان ناشرون ص: 268.267.

[16]ابن حزم (أبو علي الأندلسي)، (1980)، الإحكام في أصول الأحكام ج3،،ط1، منشورات دار الآفاق الجديدة ص:03

[17]عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج02،ص: 226.

[18]المرجع نفسه،ص:226.

[19]عثمان بن طالب،(1987)، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، :الإشكاليات النظرية والمنهجية وقائع الندوة الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب ،ص:160.

[20] فلبر (هلموت)،(1989)، اللغة الخاصة ودورها في الاتصال ، ترجمة هليل(محمد حلمي) مصلوح سعد)، مجلة اللسان العربي، ع33،ص:45

[21] عبد الغني أحمد عبد العظيم ،(1990م)، المصطلح النحوي . دراسة نقدية تحليلية. دار الثقافة والتوزيع ، كلية دار العلوم ،جامعة القاهرة ،ص:02.

[22]مغني البيب عن كتب الأعاريب (1979)، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله.مراجعة ،سعيد الأفغاني،ط05، دار الفكر ، بيروت ،ص:740.

[23] ينظر:ابن طالب عثمان ،(1987)، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة :الإشكاليات النظرية والمنهجية وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب ،ص: 161.

[24] ينظر: أحمد شفيق الخطيب ،(1985م)، ورقة عمل ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات ، مجلة اللسان العربي، ع21،ص:

[25]المرجع نفسه، ص:114.

[26]الحبابي عبد العزيز ،(1978)، المعين في مصطلحات الفلسفة والعلوم ،دط، دار الكتاب ،الدار البيضاء، 22.

[27] يقصد الفلاسفة بمعنى الإطلاق عدم حصر مصطلح التداول في الجانب الوظيفي ، وجعله ينتقل إلى مجال التعبير الثقافي المكتوب. أما معنى التقييد فهو تداول هذا المصطلح داخل نصوص معينة.

[28] الرازي فخر الدين ، التفسير الكبير،ج1، ص:55

[29] الفارابي (1986)، الألفاظ المستعملة في المنطق، دط، تح: محسن مهدي ،دار المشرق، المطبعة الكاثوليكية بيروت ، لبنان، ص: 43.

[30] الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية، ج1 ،ص:114.

[31] محمد الحناش، (1980م)، البنيوية في اللسانيات ، ط1، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء ص:351.

[32] الشاهد البوشيخي، مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ ، من مقدمة أمجد الطرابلسي ص:09.

[33] عبد الكريم الشهر ستاني، نهاية الإقدام في علم الكلام ، تحرير وتصحيح أفرد جيوم ، مكتبة المثنى ، بغداد ص: 323.

[34] أحمد قدور، اللسانيات والمصطلح ، مجلة مجمع اللغة العربية ، المجلد:81، ج4، دمشق ، ص:14.

[35] عثمان بن طالب، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة: الإشكاليات النظرية والمنهجية،ص:169.

[36] مواصفات إيزو رقم 1087، هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية، معجم مفردات علم المصطلح (إنجليزي . فرنسي . عربي) ، مجلة اللسان العربي ،ع24، 1985،ص:219.

[37] ماطوري جورج ،(1987)، منهج المعجمية ، ترجمة وتقديم: الودغيري عبد العلي، د ط، منشورات كلية الآداب بالرباط ،مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط،ص:35.

[38] عثمان بن طالب ، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة : الإشكاليات النظرية والمنهجية ،ص:171.

[39] المرجع نفسه، ص:169.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد شفيق الخطيب ،(1985م)، ورقة عمل ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات مجلة اللسان العربي، ع21.

2. أحمد قدو، اللسانيات والمصطلح ، مجلة مجمع اللغة العربية ، المجلد:81، ج4، دمشق .

3. أسماء بن مالك،(2014/2013) إشكالية ترجمة المصطلح اللساني والسميائي من الفرنسية إلى العربية (رسالة ماجيستير)،جامعة أبي بكر بن قايد ، تلمسان .

4. ابن حزم (أبو علي الأندلسي)، (1980)، الإحكام في أصول الأحكام ج3،،ط1، منشورات دار الآفاق الجديدة.

5. الأشهب خالد ،(2011م)، المصطلح العربي (البنية والتمثيل)،ط1، عالم الكتب الحديث أربد الأرد

6. الحبابي عبد العزيز ،(1978)، المعين في مصطلحات الفلسفة والعلوم ،دط، دار الكتاب الدار البيضاء.

7. الرازي فخر الدين ، التفسير الكبير،ج1.

8. الشاهد البوشيخي، مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ ، من مقدمة أمجد الطرابلسي.

9. الفارابي (1986)، الألفاظ المستعملة في المنطق، دط، تح: محسن مهدي ، دار المشرق المطبعة الكاثوليكية، بيروت ، لبنان.

10. خالد اليعبودي، (2006)، آليات توليد المصطلحات وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات ، دار ما بعد الحداثة ، المغرب.

11. عبد الرحمان بودرع ،(2000م)، الأساس المعرفي للغويات المعرفية ،ط1، منشورات نادي الكتاب لكلية اللآداب بتطوان ، المغرب.

12. عبد الغني أحمد عبد العظيم ،(1990م)، المصطلح النحوي . دراسة نقدية تحليلية. دار الثقافة والتوزيع ، كلية دار العلوم ،جامعة القاهرة

13. عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، ج02.

14 عبد الكريم الشهر الستاني، نهاية الإقدام في علم الكلام ، تحرير وتصحيح أفرد جيوم مكتبة المثنى ، بغداد.

15. عثمان بن طالب،(1987)، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، :الإشكاليات النظرية والمنهجية وقائع الندوة الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب.

16. علي القاسمي ،(2008م)، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ط1، مكتبة لبنان.

17. عمار ساسي ،(2009م)،المصطلح اللساني العربي من آليات الفهم إلى أداة الصناعة ط1،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أربد ،الأردن.

18. فلبر (هلموت)،(1989)، اللغة الخاصة ودورها في الاتصال ،ترجمة هليل(محمد حلمي) مصلوح سعد، مجلة اللسان العربي، ع33.

19. قنيبي محمد صادق ،(2005م)، مباحث في علم الدلالة والمصطلح ،ط1، دار ابن الجوزي عمان، الأردن.

20. محمد الحناش، (1980م)، البنيوية في اللسانيات ، ط1، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء.

21. محمد الديداوي، (2002م)، الترجمة والتعريف بين اللغة السياسية واللغة الحاسوبية، ط1، المركز الثقافي العربي المغرب.

22. محمد حسن عبد العزيز،(1990)، التعريب في القديم والحديث مع معاجم الألفاظ المعربة دط، دار الفكر العربي ، القاهرة.

23. محمد حسين علي زعين،(2013)، المصطلح اللغوي قراءة في تأصيل المفاهيم مجلة التعريب ،دمشق، ع45.